

بيان السيد فيرنر كينه (Werner Kiene)، رئيس هيئة التفتيش  
14 سبتمبر/ أيلول 2009، اليمن

السيد رئيس المجلس، الأعضاء الكرام،

يسرنا أن نغتنم هذه الفرصة لتحديث معلومات المجلس عن توصية الهيئة النهائية الخاصة بشأن منحة تنمية سياسات الإصلاح المؤسسي المقدمة لليمن.

وبرفقتي عضوا الهيئة روبرتو لنتن (Roberto Lenton) و ألف جرفه (Alf Jerve).

أود أولاً أن أعرب عن شكرنا للبيانات المكتوبة التي أدلى بها المديرون التنفيذيون قبل اجتماع المجلس هذا. ونعرب عن تقديرنا لما أبدوه من مساندة وتأييد، وكذلك لأسئلتهم الهامة المطروحة للنقاش. وأود أيضاً أن أعرب عن شكرنا للاجتماعات البناءة للغاية التي عقدت بالفعل مع أعضاء المجلس وجهاز الإدارة.

كما ذكر رئيس المجلس لتوه، تسلمت الهيئة في 13 أبريل/ نيسان 2009 طلباً من المرصد اليمني لحقوق الإنسان، وهو إحدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على كافة أنواع القضايا بما فيها قضايا الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات في اليمن.

وقد قدم جهاز الإدارة رده على هذا الطلب في 19 مايو/أيار 2009، مشيراً إلى إجراءات مقترحة معينة للتعامل مع بواعث قلق الطالبين. وتتوه الهيئة إلى أن هذه الإجراءات التي اقترحها جهاز إدارة البنك في رده تعالج القضية الهامة الخاصة بترجمة الوثائق التي أثارها الطالبون. لهذه الخطوة أهمية بالغة للأشخاص المتأثرين، تبرز أهمية ترجمة الوثائق الرئيسية التي تشكل جزءاً من عملية إعداد السياسات.

غير أنه لا تزال هناك قضايا هامة عالقة تتعلق بالتشاور والمشاركة. واستناداً إلى الطلب، ورد جهاز الإدارة، والزيارة الميدانية التي قامت بها الهيئة، قدمت الهيئة تقريرها الخاص بالأهلية وتوصيتها إلى المجلس، الذي أوصى بإجراء تحقيق لن يتناول قضيتي "الترجمة" و "الأثر الإنمائي"، وإنما سيركز على قضية "التشاور".

وتتوه الهيئة إلى أنه أثناء زيارة تحديد الأهلية التي قامت بها، اتصلت بها عدة منظمات تابعة للمجتمع المدني للإعراب عن بواعث قلق شبيهة بتلك التي وردت في طلب التفتيش.

وبعد تقييم مدقق لجميع القضايا المثارة خلال الأسابيع القليلة الماضية، ترى الهيئة أن هناك ما يؤيد ويبرر تماماً توصيتها الواردة في تقرير الأهلية.

وخلال الأيام القليلة الماضية، شهدنا تطورات جديدة وتود الهيئة أن تعلم المجلس بأن جهاز إدارة البنك اتصل بها لبحث اتخاذ إجراءات إضافية ووسائل المضي قدما.

فقد قدم جهاز إدارة البنك أمس اقتراحا يتضمن خطوات إضافية للتعامل مع بواعث قلق الطالبين بشأن القضايا المتبقية. في رأي الهيئة، فإن هذه الخطوات تكمل وتوسع نطاق الإجراءات التي اقترحت في رد جهاز الإدارة الأصلي.

ونعرب عن تقديرنا لهذا الاقتراح الجديد. وقد اتصلنا بالطالبين، الذين أعربوا عن اهتمامهم باستطلاع فرص اتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع بواعث قلقهم.

وهذه ليست المرة الأولى التي ينشأ فيها مثل هذا الوضع. ففي حالات مشابهة، أجلت الهيئة توصيتها بشأن إجراء تحقيق (لفترة زمنية محددة)، حيثما اقترح جهاز إدارة البنك خطوات هادفة للتعامل مع بواعث قلق الطالبين وحيثما أعرب الطالبون عن اهتمامهم باتباع هذا النهج.

في الحالة الراهنة وبالنظر إلى ما تقدم، تقترح الهيئة تأجيل التوصية بإجراء تحقيق. وحسبما تم الاتفاق عليه من حيث المبدأ مع جهاز إدارة البنك، سيرفع جهاز الإدارة تقريرا إلى المجلس والهيئة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الإجراءات المحسنة بحلول شهر يونيو /حزيران 2010، وبعد ذلك ستقدم الهيئة توصية إلى المجلس بشأن ما إذا كان لا يزال هناك مبرر لإجراء تحقيق استنادا إلى استعراضها المستقل للوضع.

ونرى أن هذه طريقة بناءة للمضي قدما، نظرا لأنها تتيح للأطراف المعنية تحسين قاعدة الاتصالات الخاصة بمنحة تنمية سياسات الإصلاح المؤسسي المقدمة لليمن تمشيا مع سياسة البنك.

وختاما، أود أن أضيف ملحوظتين إلى بياننا المكتوب الذي وزع لثوه.

إن البنك قائد عالمي في مجال إتاحة حق الرجوع للمواطنين الذين قد يتضررون من التمويل الإنمائي. ويبدو أن المعطيات التي ظهرت في الآونة الأخيرة تشير إلى أن حوالي 30 في المائة من تمويل البنك الدولي يوجه إلى قروض السياسات أو من خلال نوافذ مشابهة.

وسيكون من دواعي الأسف ويشكل أيضا خطرا على سمعة البنك أن تقيد بطريقة لا مبرر لها فرص الاستماع ومنح حق اللجوء في نسبة مئوية متزايدة من حافظة قروض البنك.

والهيئة مقتنعة بأنه يجب ويمكن إيجاد وسائل للتعامل مع هذه القضايا بطريقة ذكية ومتسمة بالمسؤولية.

ونحن ملتزمون بأن نتحمل نصيبنا من هذا التحدي الهام.

ونحن على استعداد للإجابة عن الأسئلة المثارة في بيانات المديرين التنفيذيين أثناء النقاش. ويمكننا تقديم تفاصيل عنها كتابة في وقت لاحق.

شكرا سيدي الرئيس،

وشكرا لكم جميعا.